ما لا يقل عن 21 حادثة اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة في سوريا في أيار 2018

415 حادثة اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة منذ بداية 2018

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الجمعة 8 حزيران 2018

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.
ثانياً: ملخص أيار.
ثالثاً: ملخص تنفيذي.
رابعاً: تفاصيل أبرز الحوادث في أيار.
1 – المراكز الحيوية الدينية.
2 – المراكز الحيوية التربوية.
3 – المراكز الحيوية الطبية.
4 – الشارات الإنسانية الخاصة.
5 – البنى التحتية.
6 – مخيمات اللاجئين.
خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

عرَّفت المادة 52 من البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأعيان المدنيَّة: "**كافة الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية، والتي لا تساهم بشكل فعال في الأعمال العسكرية سواء بطبيعتها أو موقعها أو الغاية منها أو استخدامها، كما يحظر توجيه الهجمات إلا على الأهداف العسكرية التي ينتج عن تدميرها الكلي أو الجزئي أو الاستيلاء عليها ميّزة عسكرية أكيدة**".

وتشمل هذه الأعيان المنشآت الطبيَّة والتعليمية، والبنى التحتية، والمنشآت الدينية، وغيرها من المنشآت التي تستخدم لأغراض مدنيَّة.

منذ آذار/ 2011 تفوَّقت قوات النظام السوري ومن ثمَّ قوات الحلف السوري الروسي على بقية الأطراف في استهدافها المراكز الحيويَّة المدنيَّة، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة، وبشكل أقل في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش، وقد سجَّلنا تعرُّضَ آلاف المراكز الحيويَّة لهجمات مُتكرِّرة؛ ما يُثبت تعمُّدَ تدميرها وتخريبها، كما رصدنا مئات المجازر التي خلَّفتها الهجمات على هذه الأعيان.

وبكلِّ تأكيد فقد ارتكبت بقية الأطراف انتهاكات مماثلة ولكن بنسب متفاوتة ولم تصل إلى مستوى الجرائم التي ارتكبتها قوات الحلف السوري الروسي الإيراني.

وتشملُ الاعتداءات التي رصدناها عمليات قصف مُتعمَّد استهدفَ الأعيان المدنيَّة، وعمليات سرقة ونهب، إضافة إلى الاعتداءات التي تشمل تعطيل هذه الأعيان وإخراجها عن دورها في خدمة المدنيين على الرّغم من عدم وجود ضرورة عسكرية مُلِّحة أو استخدامها لغاية قتالية من قبل أحد الأطراف ما يُبيح استهدافها من قبل أطراف النِّزاع الأخرى.

ظهرت نتيجة طول زمن الصِّراع واستمرار تعرُّض تلك المراكز إلى اعتداءات، إضافة إلى التَّغيرات الديمغرافية المستمرة، الحاجة إلى تبديل وظيفة بعض المنشآت (على سبيل المثال تحوَّلت العديد من المدارس إلى مراكز إيواء للنَّازحين) كما لاحظنا تنقُّل بعض المنشآت بين عدة أبنية ومناطق بشكل مُستمر تفادياً لتعرُّضها للقصف، كما تمَّ نقلُ بعضها إلى مواقع مؤمَّنة كالمغارات والكهوف.

خصَّصت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً شهرياً دورياً لرصد حوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة، كما أنها أصدرت عدَّة تقارير وأبحاث موسَّعة عن المراكز الحيويَّة التي دمَّرتها أطراف النِّزاع.

منهجية:

يرصد التَّقرير حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة التي تمكنَّا من توثيقها في أيار، باستثناء حوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة الطبيَّة ومراكز الدفاع المدني والشارات الإنسانية الخاصة، التي تمَّ تخصيص تقرير شهري مفصَّل لها.

استندَ التقرير أولاً على عمليات التَّوثيق والرَّصد والمتابعة اليومية التي يقوم بها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل روتيني مستمر، وثانياً على روايات لناجين وشهود عيان ونشطاء إعلاميين محليينَ تحدَّثنا معهم عبر الهاتف أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما قُمنا بتحليل عدد كبير من المقاطع المصوَّرة والصور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التَّواصل الاجتماعي، وقد أظهرت مقاطع مصوَّرة

بأنَّها نشطاء محليون دماراً واسعاً في مراكز حيوية مدنيَّة. ونحتفظ بنسخٍ من جميع المقاطع المصوّرة والصور المذكورة في هذا التَّقرير ضمنَ قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخٍ احتياطية على أقراصٍ صلبة، ولمزيد من التَّفاصيل نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تصنيف المراكز الحيوية المدنيَّة.

يوثِّق التّقرير أيضاً عدة حوادث اعتداء جراء تفجيرات لم نتمكَّن من تحديد الجهة التي قامت بها بدقة؛ نظراً لصعوبة تحديد مرتكبي التفجيرات.

يحتوي هذا التقرير على روايتين حصلنا عليهما عبر حديث مباشر مع الشهود، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدِّمونها في هذا التَّقرير دونَ أن نُقدِّم أو نعرض عليهم أية حوافز، كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنيبهم معاناة تذكُّر الانتهاك، وتمَّ منحُ ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

معظم الهجمات التي وثَّقناها أثبتت التَّحقيقات فيها أنَّ المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنية لا يوجد فيها أية مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة في أثناء الهجوم أو حتى قبله. ولم تراعِ القوات المعتدية مبدأ التَّناسب في استخدام القوة، وشكَّلت بالتالي كثير من الهجمات جرائم حرب، كما أننا لم نرصد توجيهَ أي تحذير للمدنيين قبيل الهجوم كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

يتفاوت كمُّ ونوعية الأدلة بين حادثة وأخرى، ونظراً لكثرة ما وردَ سابقاً من تحديات، فكثير من الحوادث يتغيَّر توصيفها القانوني؛ نظراً لحصولنا على أدلة أو قرائن جديدة لم تكن بحوزتنا عندما قمنا بنشرها في التَّقرير، حيث نقوم بإضافة تلك الأدلة والقرائن إلى أرشيف قاعدة البيانات، ومن ناحية أخرى، فكثير من الحوادث قد لا يكون فيها انتهاك للقانون الدولي الإنساني، لكنَّها تضمَّنت أضراراً جانبية، فنحن نقوم بتسجيلها وأرشفتها من أجل معرفة ما حدث تاريخياً، وحفاظاً عليها كسجلٍ وطني، لكننا لا نصفُها بأنَّها ترقى إلى جرائم.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: ملخص أيار:

سجَّلنا في أيار انخفاضاً كبيراً في حصيلة المراكز الحيوية المعتدى عليها، حيث شهدَ هذا الشهر عدة اتفاقات أفضت إلى سيطرة قوات النظام السوري بدعم من حليفته روسيا على منطقة جنوب العاصمة دمشق بشكل كامل وعلى مناطق في ريف حمص الشمالي، وتهجير أهلها قسراً إلى الشمال السوري، أعقب هذه الاتفاقات هدوء ملموس في معدل قصف قوات الحلف السوري الروسي على معظم المناطق.

كما لاحظنا في هذا الشهر ارتفاعاً ملحوظاً من حيث حوادث التفجيرات في معظم المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري، أسفر بعضها عن أضرار في مراكز حيويَّة مدنيَّة وكان معظمها في محافظة إدلب. كان لمحافظة إدلب النصيب الأكبر في هذا الشهر من حوادث الاعتداء، التي بلغت 81 % من الحصيلة الإجمالية للحوادث.

ثالثاً: الملخص التنفيذي:

ألف: حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة منذ بداية عام 2018:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2018 حتى حزيران من العام ذاته 415 حادثة اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا. توزَّعت شهرياً على النحو التالي:

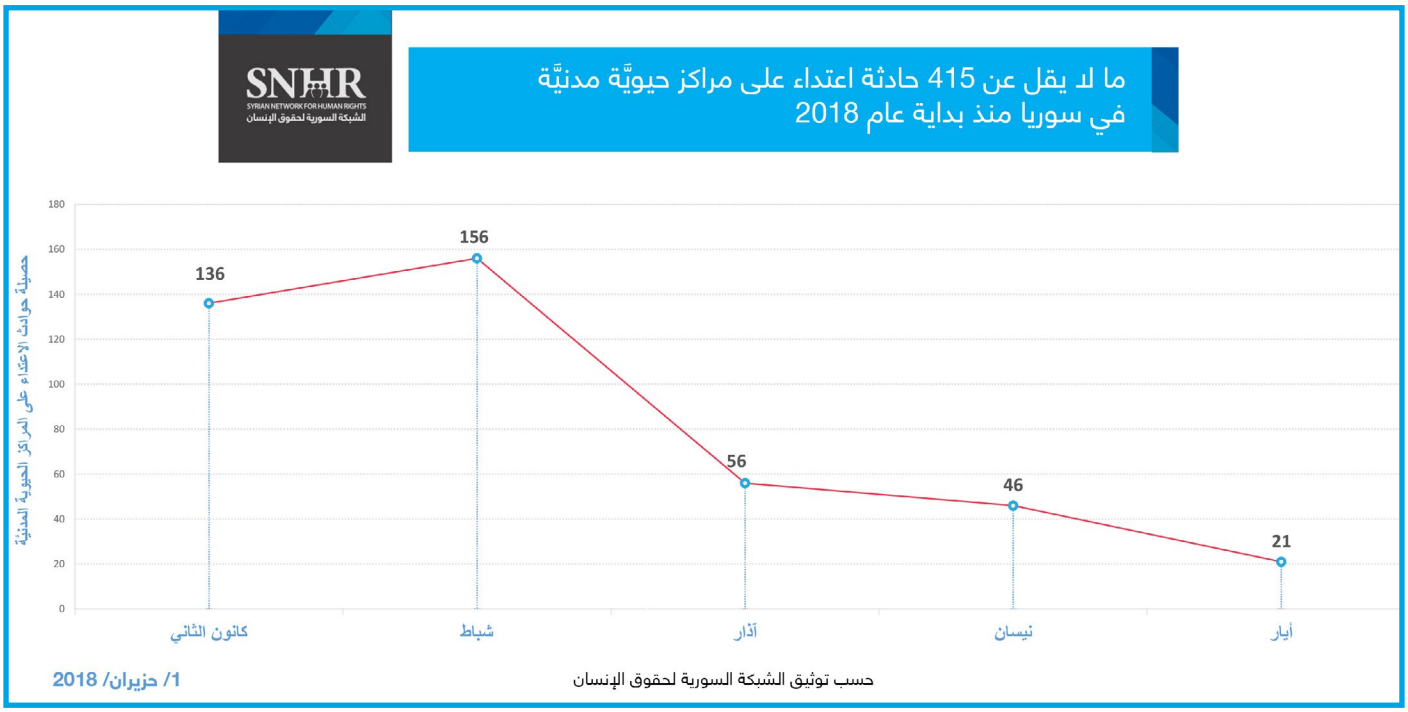

باء: حصيلة أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة في أيار:

عبر عمليات التَّوثيق والمتابعة اليومية سجَّلنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 21 حادثة اعتداء على مراكز حيَّوية مدنيَّة، في أيار 2018. توزَّعت حسب الجهة الفاعلة على النحو التالي:

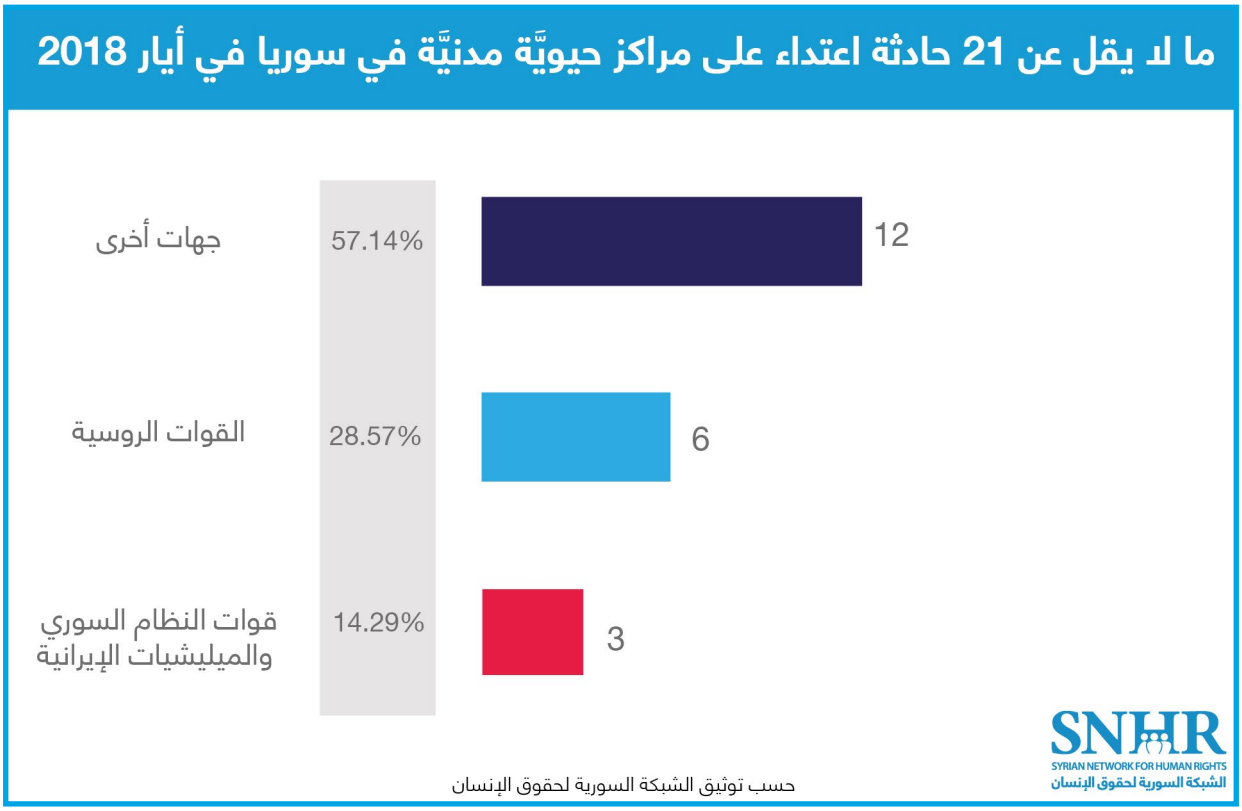

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 3

باء: القوات الروسية: 6

تاء: جهات أخرى: 12

توزَّعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة في أيار على المحافظات، حسبَ الأطراف الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

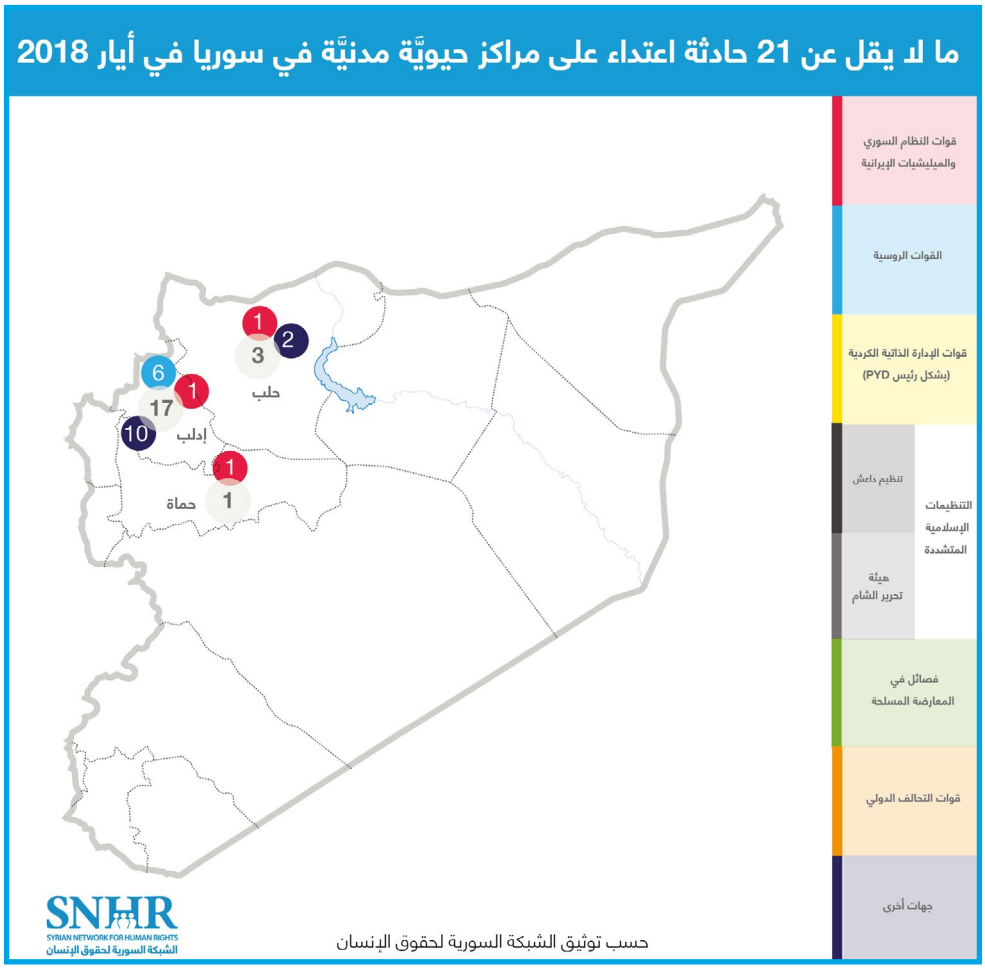

- أبرز المراكز الحيويَّة المُعتدى عليها في أيار 2018:

توزَّعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة على النحو التالي:

7 من البنى التحتية، 6 من المراكز الحيوية الدينية، 1 من المراكز الحيوية الطبية، 4 من المراكز الحيوية التربوية، 2 من مخيمات اللاجئين، 1 من الشارات الإنسانية الخاصة.

توزُّع حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة حسب الجهة الفاعلة في أيار 2018			
الجهة الفاعلة	قوات النظام السوري	القوات الروسية	جهات أخرى
المركز المُعتدى عليه			
المراكز الحيوية الدينية			
المساجد	1	2	3
المراكز الحيوية التربوية			
المدارس	1	2	
الجامعات			1
المراكز الحيوية الطبية			
المنشآت الطبية			1
الشارات الإنسانية الخاصة			
منظمة الهلال الأحمر			1
البنى التحتية			
مراكز الدفاع المدني			1
المقرات الخدمية الرسمية			4
المنشآت الصناعية	1		
المقرات والمنظمات الدولية			1
مخيمات اللاجئين			
مخيمات اللاجئين		2	
المجموع:	3	6	12

رابعاً: تفاصيل أبرز الحوادث في أيار:

نستعرض تفاصيل أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة، ونحتفظ بتفاصيل الحوادث كاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

المراكز الحيوية التربوية:

- المدارس:

الجمعة 4/ أيار/ 2018 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذيفة على مدرسة كفر حمرة الابتدائية في قرية كفر حمرة بريف محافظة حلب الشمالي؛ ما أدى إلى إصابة بناء المدرسة وأثاثها بأضرار مادية متوسطة، تخضع القرية لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الناشط الإعلامي محمد الأتاسي[1] الذي كان في منزله وسط القرية على بعد قرابة 500م عن المدرسة حين قصفت مدفعية النظام السوري موقعها بخمس قذائف "**توجهت إلى المدرسة فوراً لتغطية الحدث، لقد أصابت قذيفة واحدة المدرسة بشكل مباشر وأحدثت ثقباً في السَّقف، وأضراراً في أثاث الفصل، كما تحطَّم زجاج المدرسة**" أكَّد محمد أنه لا يوجد أي تواجد عسكري في الموقع المستهدف ولم تقع إصابات جراء القصف بسبب توقف الدوام يوم الجمعة وخلو المدرسة من الطلاب.

البنى التحتية:

- المنشآت الصناعية:

الأربعاء 16/ أيار/ 2018 قصف طيران ثابت الجناح (Su-22) تابع لقوات النظام السوري صواريخ عدة على المنطقة الصناعية شمال شرق مدينة جسر الشغور بريف محافظة إدلب الغربي؛ ما تسبب بخسائر بشرية، إضافة إلى دمار جزئي في عدد من المحلات الصناعية، وإصابة مرافق المنطقة بأضرار مادية متوسطة. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين هيئة تحرير الشام والحزب الإسلامي التركستاني وقت الحادثة.

دمار إثر قصف قوات النظام السوري المنطقة الصناعية شمال شرق مدينة جسر الشغور/ إدلب في 16/ 5/ 2018

[1] عبر تطبيق واتساب 5/ حزيران/ 2018

باء: القوات الروسية:

المراكز الحيوية الدينية:

- المساجد:

الأحد 6/ أيار/ 2018 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صواريخ عدة قرب مسجد حمزة بن عبد المطلب وسط مدينة جسر الشغور بريف محافظة إدلب الغربي؛ ما أدى إلى إصابة بناء المسجد وأثاثه بأضرار مادية متوسطة. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين هيئة تحرير الشام والحزب الإسلامي التركستاني وقت الحادثة.

أضرار إثر قصف طيران حربي نعتقد أنه روسي بالصواريخ مسجد الحمزة وسط مدينة جسر الشغور/ إدلب في 6/ 5/ 2018

المراكز الحيوية التربوية:

- المدارس:

الأحد 6/ أيار/ 2018 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صواريخ عدة قرب مدرسة رابعة العدوية وسط مدينة جسر الشغور بريف محافظة إدلب الغربي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في سور المدرسة، وإصابة بنائها وأثاثها بأضرار مادية متوسطة. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين هيئة تحرير الشام والحزب الإسلامي التركستاني وقت الحادثة.

دمار إثر قصف طيران حربي نعتقد أنه روسي بالصواريخ قرب مدرسة رابعة العدوية وسط مدينة جسر الشغور/ إدلب في 6/ 5/ 2018

مخيمات اللاجئين:

الأربعاء 9/ أيار/ 2018 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صاروخاً قرب مخيم الوليد للنازحين شمال غرب قرية معر زيتا بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى إصابة عدد من الخيم بأضرار مادية كبيرة، نُشير إلى أنَّ المخيم أُصيب بأضرار جراء قصفه من الطيران ذاته بالصواريخ يوم الجمعة 4/ أيار/ 2018. تخضع القرية لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

تاء: جهات أخرى:

المراكز الحيوية الدينية:

- المساجد:

السبت 12/ أيار/ 2018 انفجرت سيارة مفخخة قرب مسجد عمر بن عبد العزيز الواقع قرب القصر العدلي وسط مدينة إدلب؛ ما تسبَّب بمجزرة، إضافة إلى إصابة بناء المسجد وأثاثه بأضرار مادية متوسطة، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير، نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات. تخضع المدينة لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

السبت 26/ أيار/ 2018 انفجرت سيارة مفخخة أمام مسجد السرايا وسط مدينة جسر الشغور بريف محافظة إدلب الغربي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المسجد، وإصابة أثاثه بأضرار مادية كبيرة، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير، نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين هيئة تحرير الشام والحزب الإسلامي التركستاني وقت الحادثة.

المراكز الحيوية التربوية:

- الجامعات:

الثلاثاء 29/ أيار/ 2018 انفجرت سيارة مفخخة قرب جامعة حلب "الحرة" في مدينة الدانا بريف محافظة إدلب الشمالي؛ ما أدى إلى إصابة بناء الجامعة ومواد إكسائه بأضرار مادية متوسطة، ننوِّه إلى أنَّ انفجار السيارة المفخخة وقع أمام مدرسة الصناعة –المجاورة لمقر جامعة حلب "الحرة"– التي تتخذها هيئة تحرير الشام مقراً عسكرياً لها، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير؛ نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات، تخضع مدينة الدانا لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الناشط الإعلامي عدنان فيصل الإمام[2] الذي غطى حوادث الانفجارات التي وقعت في مدينة الدانا في ذلك اليوم: **"سمعت دوي انفجار قوي عممت القبضات بعده أنَّ عبوة ناسفة انفجرت في سيارة في الحي الشمالي أمام مقر لهيئة تحرير الشام في مدرسة الصناعة وهناك في الموقع ذاته مقر جامعة حلب الحرة، ثم انفجرت عبوة داخل سيارة عسكرية في الموقع ذاته، أصيب إثرها عنصر واحد من عناصر الهيئة"** أضاف عدنان أنه بعد انتهائه من تغطية الحدث في الموقعين عاد إلى منزله: **"بعد عشر دقائق من دخولي إلى المنزل سمعنا دوي انفجار قوي من جهة الحي الشرقي في المدينة، علمت لاحقاً أنه جانب المقبرة وفي محيط مسجد التوبة، وفي أثناء تغطيتنا للموقع وقيام الدفاع المدني بإطفاء الحريق انفجرت عبوة رابعة في موقع قريب من مكان السيارة التي يعمل الدفاع المدني على إطفائها؛ ما أدى إلى إصابة ثلاثة عناصر من الدفاع المدني بجروح متوسطة".**

البنى التحتية:

- المقرات الخدمية الرسمية:

السبت 12/ أيار/ 2018 انفجرت سيارة مفخخة أمام القصر العدلي -يضم وزارة العدل والاقتصاد التابعين لحكومة الإنقاذ- وسط مدينة إدلب؛ ما تسبب بمجزرة، إضافة إلى دمار جزئي في المبنى، وخروجه عن الخدمة، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير؛ نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات، تخضع المدينة لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

قوات النظام السوري والقوات الروسية:

- خرقت قوات الحلف السوري الروسي الإيراني بشكل لا يقبل التَّشكيك قرارَي مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضيَين بوقف الهجمات العشوائية.
- نؤكد على أنَّ القصف الوارد في التَّقرير قد استهدف أعياناً مدنيَّة، وبالتَّالي فإنَّ قوات الحلف السوري الروسي الإيراني انتهكت المواد 52، 53، 54، 55، 56 من البرتوكول الإضافي الأوَّل الملحق باتفاقيات جنيف.
- إنَّ الهجمات الواردة في التَّقرير، التي قامت بها قوات الحلف السوري الروسي الإيراني تُعتبر بمثابة انتهاك لقواعد القانون الإنساني الدولي العرفي (القواعد من 7 إلى 10).

[2] عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك 5/ حزيران/ 2018

• بعض عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

• إن الطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات والاستهداف المتكرر، لا يمكن أن يكون إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

قوات الحلف (التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

لقد تسبَّبت الهجمات التي نفَّذتها قوات الحلف (التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية) بإلحاق ضرَر كبير بالأعيان المدنيَّة، وترافق ذلك في معظم الأحيان مع خسائر طالت أرواح المدنيين أو ألحقت إصابات بهم وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مُفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

القوات الأخرى:

ارتكبت جهات أخرى هجمات استهدفت أعياناً مدنيَّة ترافقت أحياناً مع خسائر في أرواح المدنيين، إنَّ هذه الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب، لكنَّها لم تصل إلى مستوى الجرائم ضدَّ الإنسانية على غرار النظام السوري والقوات الموالية له، التي تُنفِّذ هجمات غير مشروعة على نحو منهجي وواسع النطاق.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

• يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرارين رقم 2139 و2254 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.

• يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.

• توسيع العقوبات لتشملَ النظام السوري والإيراني والروسي المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدَّ الإنسانية ضدَّ الشَّعب السوري.

• إدراج الميليشيات التي تُحارب إلى جانب الحكومة السورية، والتي ارتكبت مذابح واسعة، كالميليشيات الإيرانية، وحزب الله اللبناني والألوية الشيعية الأخرى، وجيش الدفاع الوطني، والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية.

• التَّوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً "بعد أن ارتكبت جرائم ضدَّ الإنسانية" فيما يتعلق بالجانب الإغاثي، والتَّوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، والتي غالباً لا تصل إلى مُستحقيها بل إلى الموالين للحكومة السورية.

إلى المجتمع الدولي:

• في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلَلِه الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدَّمة على الصَّعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)"، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقيات أستانة، وبالتَّالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرَّته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولايزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السَّامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الحوادث الواردة في هذا التقرير، والحوادث التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلِّ انتهاكات يومية متفرقة أقلَّ حجماً، ومحاولة تنفيذ التَّوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

النَّظر في الحوادث الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض جميع المراكز والمنشآت المتضررة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التوقف التام عن قصف الأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يتوجب على دول التحالف أن تعترف بشكل صريح بأن بعض عمليات القصف قد استهدفت اعيانا مدنية وخلف بعضها قتلى مدنيين أبرياء، وأن تحاول بدلاً عن الإنكار المسارعة في فتح تحقيقات جدية، والإسراع في عمليات تعويض الضحايا والمتضررين، والاعتذار منهم.
- يجب على الدول الدَّاعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.
- يتوجب إيقاف جميع أشكال دعم قوات سوريا الديمقراطية بالسِّلاح وغيره، حيث أن تزويد هذه القوات بالسِّلاح والدَّعم مع العلم بإمكانية استخدامها له في جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية، يُعتبر بمثابة مساهمة في ارتكاب هذه الجرائم.

إلى فصائل المعارضة المسلحة:

ضمان حماية المدنيين والأعيان المدنيَّة في جميع المناطق وفتح تحقيقات في الحوادث الواردة في هذا التقرير.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.

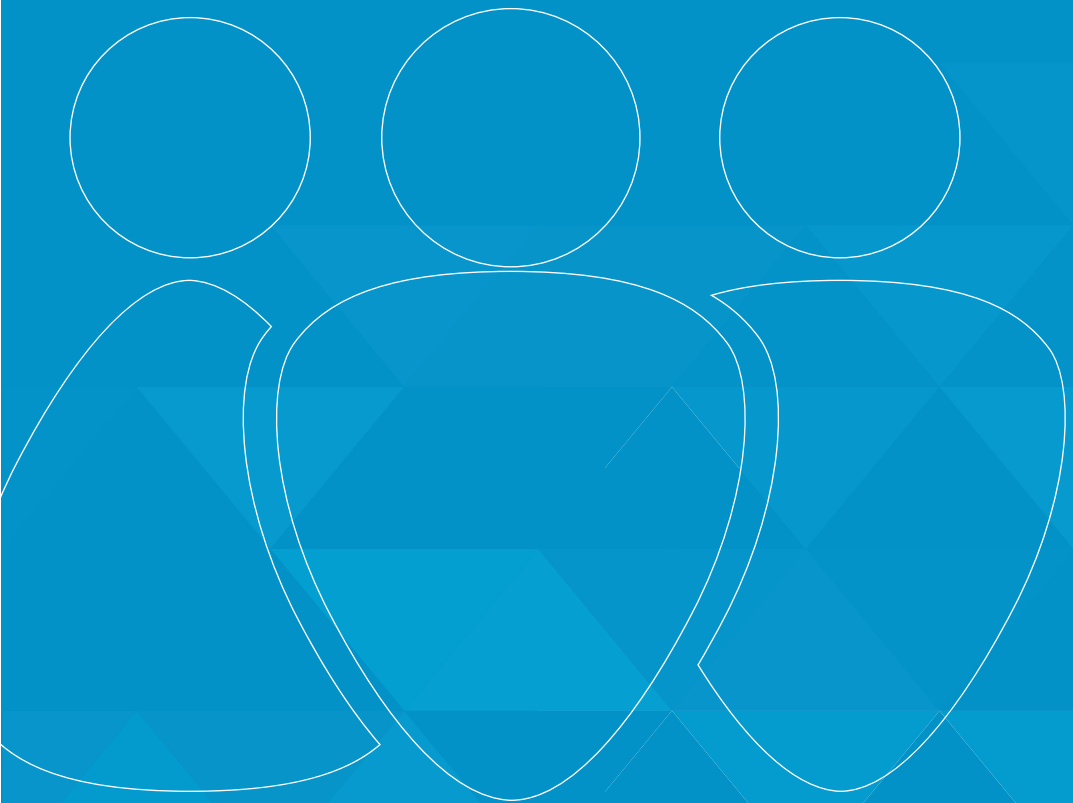

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org